قضايا سياسية

اسم المقال: البنية الاجتماعية الديموقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1374
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 19:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البنية الاجتماعية الديموقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003[▽]

Democratic social structure and national security in Iraq after 2003

أ. د. عبد العظيم جبر حافظ*

Prof. Dr. Abdul Azim Jabr Hafez

الملخص

يقصد بالبنية الاجتماعية الديمقراطية هي: البنية التي تصل إلى حد أدنى من التوازن بين المصالح المشتركة القائمة على المشاركة السياسية والمواطنة الفعالة للأفراد والجماعات، بما يلبي توافر الاندماج الاجتماعي، و الإحساس بأهمية الوحدة الوطنية والهوية الوطنية، فضلا عن إنتاج الثروة المشتركة، والاستفادة من منافعها، وأن من صفات البنية الاجتماعية الديمقراطية، صفة الاستقرار والأمن، فلا يعد استقرار الفرد، الجماعات، استقرارا دون شعوره بالأمن في موطنه وعمله ورزقه.

الكلمات المفتاحية: بنية، اجتماعية، ديمقراطية، أمن وطني، العراق.

Abstract

The democratic social structure means the structure that reaches the lowest level of equilibrium between common interests based on political participation and effective citizenship of individuals and groups. This balance achieves social integration and leads to a sense of the significance of national unity and national identity, along with the generation of commonwealth and availing of its benefits. The democratic social structure is characterized by stability and security, as the stability of individuals can be considered real stability without the sense of security at home and in jobs and livelihoods.

Keywords: structure، social، democracy، national security، Iraq.

[▽] تاريخ الاستلام : 2022/7/13 ، تاريخ القبول : 2022 /8/25 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

* أستاذ النظم السياسية والسياسات العامة – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين hafz.abd59@gmail.com

المقدمة

واجه الإنسان و منذ ظهوره على الأرض، جملة من الحاجات والمتطلبات، والتي كانت لابد من توافرها وعمل جاهدا في سبيل توافرها بمختلف الوسائل المادية والمعنوية ولعل أبرز ما احتاجه الإنسان بعد حصوله على المأوى و الطعام، هو– الأمن–؛ فقد أصبح ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، فلولا الأمن لما كان ثمة وجود حضاري وثقافي ومدني واستقرار وطمأنينة، لذلك فثمة ارتباط بين المجتمع أو البنية الاجتماعية والأمن الوطني.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فقد واجهت البنية الاجتماعية العراقية ومنذ تأسيس الدولة العراقية في العصر الحديث (1921) ولحد عام 2003 ، تحديات خطيرة، أهمها: عدم إدارة التعدد والتنوع الأثني سلمياً من قبل الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة، فضلا عن ضعف الوحدة الوطنية، وغياب الهوية الوطنية العراقية، مما قاد ذلك إلى خلل في النسيج الاجتماعي العراقي، الأمر الذي أفضى إلى خلل في الأمن الوطني العراقي، سيما بعد انهيار النظام السياسي السابق بعد 2003/4/9 .

إشكالية البحث: ان غياب فرص تحقيق المواطنة والوحدة الوطنية والهوية الوطنية العراقية في العراق بعد عام 2003 ،شكل تهديدا للأمن الوطني العراقي على المستوى الاجتماعي.

فرضية البحث: أن توفير فرص تحقيق الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003، يتطلب إيجاد بنية اجتماعية ديمقراطية، قوامها المواطنة، الفعَّالة، و الإحساس بأهمية الوحدة الوطنية والهوية الوطنية العراقية، فضلا عن إنتاج الثروة و الاستفادة من منافعه.

منهج البحث: أعتمد الباحث: منهج التحليل النظمي .

ولأجل الإحاطة بموضوع البحث، تم توزيع البحث على العناوين الآتية:

أولا: مفهوم البنية الاجتماعية الديمقراطية

يقصد بالمجتمع بصورة مبسطة هو النسيج الكلي أو النظام الكلي المعقد من العلاقات الاجتماعية (قد تكون في حالة صراع أو تعاون)، أو هو مجموعة من الأفراد الذين يسكنون رقعة جغرافية معينة تربط فيما بينهم علاقات اجتماعية قائمة على أساس العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والسنن والثقافة والتاريخ والمصلحة والأهداف المشتركة، أو أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون معاً فوق بقعة ما بتعاون وتضامن ويرتبطون بتراث ثقافي معين، ولديهم الإحساس بالانتماء لمبادئهم والولاء لبعضهم البعض وتنظيم العلاقات فيما بينهم، ومؤسسات تؤدي الخدمة اللازمة لهم لتامين مستقبلهم، ويتكون كل

مجتمع من المجتمعات من عناصر أساسية تؤثر كلياً على حياة الجماعة التي تعيش فيه وتصبغهم بصبغة معنية وتشكلهم بشكل ما؟ وتخلق منهم جماعة لها كيان سياسي خاص منفرد عن غيره من المجتمعات، وأهم هذه العناصر التي يتكون منها المجتمع هي : مجموعة الأفراد والبيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية[1]. ولقد عبر عدد من المفكرين والفلاسفة عن رؤيتهم بشأن فكرة بناء المجتمع السليم الذي يجب أن يقوم عليها، والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة، فقد بيّن (ابن خلدون) العلاقة بين الانحلال أو الاختلال الأمني والتدهور الاقتصادي وانهيار الدولة بقولة : (إن أمن الجماعات المسلمة في دار الإسلام وصيانة النظام العام الذي نستمتع في ظله بالأمان ونزاول نشاط الخير في طمأنينة، وذلك كله ضروري وأمن الأفراد لا يتفق إلا به)؛ فيما أكد (إفلاطون) في كتابه (الجمهورية) على إن الاجتماع ظاهرة طبيعية ناشئة عن تعدد حاجات الفرد وعجزه عن قضائها لوحده، فتآلف الناس في جماعات صغيرة تعاونت على توفير المأكل والملبس والمسكن حتى ألفوا المدينة، وعندما لم تستطيع المدينة أن تكفي حاجاتها، لجأت إلى التجارة والملاحة، فكان دور المؤسسة العسكرية التي تقوم بدور الدفاع والحماية للسلام والأمن، فيما سجل (جان جاك روسو) خطوة إضافية بوضع نظريته في كتابه (العقد الاجتماعي) وتصوره لقيام التوافق بين الناس على العيش جماعة، انطلاقاً من عقد ضمني يربطهم بين بعض، ويتضمن بنوداً توافقوا عليها، فأصبحت دستوراً لهم، فالنظام الاجتماعي لديه هو حق مقدس وأساس لسائر الحقوق[2].

إنَّ تنظيم هذه العلاقات واستمرارها يؤدي إلى تشكيل يسمى بـ(البنية) المتكاملة، فالبنية الاجتماعية هي تنظيم أشخاص يجمع بينهم علاقات مؤسسة ومحددة بأنظمة متعارف عليها، لذلك فإنَّ معرفة حقيقة العلاقات الاجتماعية يتطلب معرفة كل العلاقات، حتى يمكن التوقف لمعرفة علاقة معينة من العلاقات الموجودة في المجتمع[3]. وإن البنية الاجتماعية تشير إلى مادة التفاعل بين الأفراد أو الجماعات، فالحياة الاجتماعية لا تمضي بطريقة عشوائية بل إن معظم أنشطتنا محددة بنائياً[4]. أي أن البنية الاجتماعية هي جماعة من الأفراد يعيشون في مجتمع، والإنسان [فيه] يؤخذ بمفهوم؛ لأنه موضوع حقيقي وليس موضوع مركب، أي أنه كائن حي ... أي حقيقة بيولوجية، وله تركيب نفسي، أي حقيقة بسيكولوجية، ثم

---

[1] د. فايز محمد الدويري : الأمن الوطني، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2003، ص100.

[2] للمزيد يُنظر، سهير عبد الله : الأمن الوطني الكويتي، مجلة حماة الوطن الكويتية، العدد 284، الكويت، 2009.

[3] د. حسان العاني : الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، بغداد، 1986، ص18.

[4] أ.د. مصطفى خلف عبد الجواد : نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة، عمان، ط2، 2011، ص47.

نشاطات وعلاقات اجتماعية تكون حقيقة اجتماعية ... [وإنها] أي –البنية الاجتماعية– هي ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيسي[1]. وبتعبير آخر وأدق، إن البنية الاجتماعية : هي تعبير عن كيفية توزيع السكان إلى طبقات اجتماعية وإلى جماعات أثنية، والعلاقات بينهما، فضلاً عن علاقاتهما بالمجتمع الشامل[2].

إنَّ البنية الاجتماعية، مثل غيرها من البنى ليست ثابتة، فهي معرضة للتأثير، ولكن تتميز بالبطء في تغييرها، أو تغيرها، وتطورها، على عكس البنية السياسية أو الاقتصادية، فأنهما قد يتغيرا بصورة أسرع من البنية الاجتماعية، لأنها أي (البنية الاجتماعية) تتصل بعقلية الأفراد ووعيهم ومستواهم العلمي والفكري والتعليمي والثقافي، وإن عملية الوعي والفكر والتعليم والثقافة تحتاج إلى مدد طويلة، لذلك فإنَّ تغيير البنية الاجتماعية يحتاج إلى وقت اطول من تغيير البنى السياسية والاقتصادية، هذا عن البنية الاجتماعية، فما المقصود بالبنية الاجتماعية الديموقراطية؟ إن البنية الاجتماعية الديموقراطية : هي البنية التي تصل إلى حد أدنى من التوازن بين المصالح المشتركة القائمة على المشاركة السياسية والمواطنة الفاعلة والفعالة للأفراد والجماعات في الحياة الاجتماعية، وخصوصاً في إيجاد المعايير الاجتماعية والمتمثلة بالقيم الاجتماعية المشتركة التي تتصل بالحد الأدنى من الاندماج الاجتماعي والإحساس بأهمية الهوية الوطنية أو الوحدة الوطنية بما في ذلك إنتاج الثروة المشتركة والاستفادة من منافعها.

ثانيا: تأثير البنية الاجتماعية الديمقراطية في توفير الأمن الوطني

إذا كانت البنية الاجتماعية في بعدها الديموقراطي توفر فرص المواطنة والمشاركة والاندماج الاجتماعي، فما هو تأثيرها في توفير الأمن الوطني؟

لقد ارتبط مفهوم الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال السلطة لقوتها لدرء الأخطار التي تهدد وحدتها الداخلية واستقلالها واستقرارها وحماية سياجها الخارجي من العدوان والتهديدات الخارجية، أي إن مفهوم الأمن بحسب هذا المنطق هو –أمن القوة– فقط، غير إن هذه القوة ترد عليها متغيرات قد تقود إلى زوالها أو ضعفها أو اضمحلالها، فكيف يتم توفير الأمن؟ وعليه فإنَّ هناك أبعاداً أُخرى لتوفير الأمن، هو البعد الاجتماعي، بمعنى إن الأمن لا يفرض بالقوة فقط، بل إن القوة هي أحدى أدوات تحقيق الأمن أو واحدة من وسائله، فالبعد الاجتماعي في الأمن، أو الأمن الاجتماعي : هو أقصى أشباع ممكن

[1] د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص106.
[2] د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، المصدر السابق، ص107

لاحتياجات القوة في إطار العدالة الاجتماعية والمفاهيم السياسية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار من القبول والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة الولاء والانتماء للمجتمع والدولة، أخذين بالحسبان تحقيق التوازن بين استمرارية تحقيق هذه الاشباعات وما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي من تحولات جذرية، وإن السلم الأهلي والأمن الاجتماعي ذات دلالة واحدة تعني الرفض على الدوام لكل أشكال التقاتل أو مجرد الدعوة له أو التحريض عليه، أو تبريره أو نشر ثقافة [تحسب] التصادم حتمي بسبب جذورية التباين[1]. وإذا ما سلمنا بأن التغيير الاجتماعي هو التحول الذي يقع في البناء الاجتماعي من حيث القيم والمعايير والنظم أيضاً، أو تغيير في حجم المجتمع وتركيب القوة والتوازن بين الأجزاء أو نمط التنظيم أو التعديلات التي تحدث في المعاني أو القيم التي تنتشر في المجتمع أو بين جماعاته الفرعية[2]. فإنَّ الديموقراطية تسهم إسهاماً أساسياً وكبيراً في طبيعة هذا التحول أو التغيير، ففي الدول الديموقراطية غالباً ما تكون البيئة مشجعة على المشاركة (وهي قيمة سياسية/اجتماعية) تدفع المواطن نحو العمل والنشاط الإيجابي الجاد نحو ترسيخ قيم المساواة والعمل على إنهاء التوترات الداخلية بين الجماعات الاجتماعية، الأمر الذي يسهم في توفير فرص أمن مجتمعي بين الجماعات الاجتماعية، بحسبان إن قيمة المشاركة السياسية والمجتمعية تستند إلى قيمة المساواة بين الأفراد من جهة، وأنهم متساوون أمام القانون من جهة أُخرى (بغض النظر عن الانتماءات الفرعية)، وبذلك تستطيع السلطة في المجتمع الديموقراطي أن تحقق أمناً وطنياً، وهو الغاية والوسيلة معاً، الأمر الذي يدفعها إلى الأنشغال بأمور أُخرى تهم الفرد كالتنمية والأعمار لوجود الاستقرار الأمني وثم الاستقرار السياسي والمجتمعي، بدلاً من أشغال السلطة بمسائل تبعدها عن تحقيق تنمية الإنسان واستقراره وتطويره، بل يمكن القول بأن (الأمن هو التنمية) وبدون تنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، وبدون أمن يصعب على السلطة العمل باتجاه تحقيق التنمية، بمعنى إن ثمة علاقة جدلية ما بين الأمن والتنمية، فالحقيقة الثابتة التي لا تختلف، هي ما بين الأمن والتنمية من وثيق الارتباط، فكلاهما يسند الأخر ويدعمه، ذلك أن التنمية تحقق مكاسب غالية للشعب، وترفع مستواه، وهذه المكاسب تحتاج إلى درع يحميها في الداخل والخارج على حد سواء، وهذا الدرع هو قوات مسلحة قادرة متفرغة لواجباتها الوطنية السامية. إذاً : تحقيق الأمن المجتمعي على المستوى الفردي والمجتمعي

---

[1] د. قاسم محمد عبيد : الخطاب السياسي والأمن الاجتماعي (جدلية العلاقة)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر (بناء الدولة العراقية) في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012.

[2] د. فؤاد غضبان : علم اجتماع التنمية، دار الرضوان، عمان، ط1، 2015، ص19.

شرطاً ضرورياً لبناء الأمن الوطني، فضلاً عن حمايته واستمراره، فالأمن المجتمعي يجسد قدرة المجتمع على الاحتفاظ بطابعه الأساسي في ظل أحوال ومتغيرات وتهديدات محتملة أو متوقعة، وبمعنى أكثر تحديداً، هو قدرة المجتمع على الاستمرارية في ظل قدر مقبول من التطور الذي يطرأ على الأنماط التقليدية للغة والثقافة والترابط الاجتماعي والهوية الوطنية[1]. وإن الأمن الاجتماعي : هو قدرة الجماعة (حكومات وأفراد) على حفظ وصيانة قيمهم الخاصة من العبث والإندثار والبحث عن مكوّن أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد أو ذاك.

لقد أهتم الأمن الاجتماعي بقواعد التعايش الاجتماعي وطبيعة السلوكيات الفردية والجماعية ضمن الوسط الاجتماعي، ويعرف (هنتنجتون) الأمن المجتمعي بأنه : قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة، أو ما يمكن تسميته (بالمجتمع المستدام)، أما عماد الأمن الاجتماعي عنده فهو (الهوية) أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته؛ ويقول (إحسان محمد الحسن) بأن الأمن المجتمعي يعني : سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد أو الجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، كما يشمل الأمن المجتمعي أيضاً قدرة المجتمع على التماسك في إطار ثقافي معين، مما يسمح له بالتعددية، ولا يخل بالمبادئ العامة والهوية التي نشأ فيها المجتمع، ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن تدهور الوضع الأسري والاهتمام بالشباب وباستغلال طاقاتهم في أنشطة تسهم في تطوير المجتمع وتقدمه، والاهتمام بتعليم الأجيال في المراحل العمرية كافة.

إنَّ الأمن الاجتماعي الركيزة الأساس لبناء المجتمعات الحديثة، وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها، والسبيل إلى رقيها وتقدمها، لأنه يوفر البيئة الأمنية للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس، ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن الاجتماعي بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي، والذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار، كما يعد الأمن الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطني تأثراً بمصادر التهديد الخارجي والداخلي، حيث تشكل الكثافة السكانية والتوزيع

---

[1] علي عبد العزيز مرزة الياسري : الديمقراطية والأمن الوطني (دراسة نظرية تحليلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص104.

السكاني والخصائص النوعية للسكان، والتفاوت الكبير بين الطبقات، وكثرة الطوائف والأعراق واللغات، أبرز عوامل التهديد الداخلية، فيما تمثل ثورة الاتصالات والعولمة والصراع بين الأصالة والمعاصرة ونمط الثقافة الاستهلاكية المستوردة أبرز عوامل التهديد الخارجي، لذا يجب السعي لتحقيق التوازن بين القيم التقليدية وأدوات العصر وانعكاساتها السلبية التي تزيد من العبء على المؤسسات المجتمعية (كالمدرسة والنادي والمسجد) لما للتربية الاجتماعية من دور في ترسيخ البناء الاجتماعي، وعلى سبيل المثال لا الحصر (أعدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لتأمين الأمن المجتمعي عبر إيجاد برامج الإعانة الاجتماعية وتنظيمها بموجب قوانين تحفظ للإنسان كرامته وأمنه، ومن أهمها : تأمين البطالة بما يوفر للعمال حماية أساسية للمجتمع الأمريكي عندما يتعطلون عن العمل مؤقتاً، وبما يساعدهم على الحفاظ على الاستهلاك في أوقات الشدة، وإعداد برامج التعليم والتدريب وإعادة التأهيل للعمال الذين سرحوا من وظائفهم لتحسين قدراتهم، وبما يمكنهم من الحصول على وظائف أفضل، وتقديم قروض للطلاب الين ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل. لذا فإنَّ الديموقراطية في بعدها الاجتماعي تجعل الفرد يشعر بالأمن، ومن ثم تفجير طاقته في العمل والبناء والنشاط على عكس الشعور بالخوف، فالبعد الاجتماعي هو دائم الضرورة بسبب أن مفهوم الأمن هو أصلاً مفهوم اجتماعي المحتوى والمضمون، بمعنى أن أبعاده المختلفة ما لم تحمل هذا المحتوى الاجتماعي فأنها لا تصب في بناء الأمن.

ثالثا : مدخلات البنية الاجتماعية الديمقراطية وتأثيرها في توفير الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003

إنَّ من صفات البنية الاجتماعية الديموقراطية، صفة الاستقرار والأمن، أي استقرار الفرد/الإنسان بمكانه، وموطنه، ومعيشته، وعلاقاته المتعددة والمختلفة، ولا يعد الاستقرار استقراراً إلا عبر شعور الفرد/الإنسان بالأمان والأمن في مكانه وموطنه وعمله ورزقه.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، سنناقش هذه المسألة تحت العناوين الآتية :

1- التحول الديموقراطي في العراق بعد عام 2003 :

كان من المُعوّل عليه، أن واحد من مخرجات التحول الديموقراطي في العراق بعد عام 2003 سيادة الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، بحسبان أن العراق قد غادر مرحلة الشمولية/الديكتاتورية بكل مظاهرها المتسمة منها بالحروب والعنف والإنسداد السياسي وتضييق الحريات المدنية والسياسية، غير أن الواقع الاجتماعي العراقي كان على خلاف ذلك، فسرعان ما ظهرت على السطح مظاهر العنف الطائفي، والعنف الطائفي المقابل في مختلف محافظات العراق، ويعود السبب في

ذلك إلى أن جماعات العنف الطائفي تعد كل من قام بتأييد المحتل الأمريكي، أو سكت عن ذلك، هو – مرتد– ويجب تصفيته، وكل من يتمترس خلف ذلك.

إن هذه الممارسات –وأن كانت تحت غطاء ما يسمى بمقاومة المحتل الأمريكي –لكنها ذهبت إلى مديات أوسع، إذ طالت عدداً من المدن والأحياء التي يسكن غالبيتها من –المذهب الشيعي– الأمر الذي قاد جماعات أخرى في محاولة للثأر من هذه الممارسات أو الدفاع عن نفسها إلى مقاومة هذه الافعال، مما أفضى إلى اتساع دائرة العنف الطائفي : لذلك فإنَّ غياب الاستقرار بكل أبعاده وسيما البعد الاجتماعي يعد مؤشراً خطيراً يهدد عملية التحول الديموقراطي، لأنَّ التحول الديموقراطي يتطلب توافر بيئة اجتماعية ديموقراطية تستند على قيم التعايش السلمي، وسيادة القانون، وتداول السلطة، وضمان الحقوق والحريات العامة، فضلاً عن توافر ثقافة القبول بالآخر المختلف والاعتراف به، عن طريق احترام خياراته وقناعاته المختلفة بدون ضغط أو اكراه أو قسر أو إجبار، وكذلك ثقافة التسامح والانفتاح وبث الثقة بين الجماعات.

إنَّ واحدة من إشكاليات العنف السياسي والاجتماعي والصراعات السياسية في العراق، عدم وجود الثقة بين القوى السياسية والاجتماعية، فالتغيير السياسي في العراق بعد عام 2003 قد أفرز حالة من غياب الثقة المجتمعية والسياسية نتيجة انهيار النظام السياسي السابق، فثمة شريحة معينة كانت تعتقد ان المعارضة السياسية –وفي غالبيتها شيعية– ستقوم بالانتقام من المحسوبين على النظام السياسي السابق –وفي غالبيتهم من السنة– علماً أن هناك الأغلبية من البعثيين من –الشيعة– قد طالتهم فيما بعد اجراءات الاجتثاث بصورة قانونية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، أن استئثار الأغلبية –الشيعية– لهذا التغيير السياسي عبر تمتعها بالحريات والحقوق عن طريق الانتخابات والعمل السياسي العلني –بعدما كانوا يتعرضون للاضطهاد والتضييق– مما أدى إلى صعود –الأغلبية السياسية الشيعية– إلى السلطة بالاشتراك مع القوى السياسية الأخرى –الكوردية والسنية– في حكومات عرفت –بحكومة الوحدة الوطنية– وتبني مبدأ –التوافقية– بدلاً من القاعدة الديموقراطية التي تذهب باتجاه –الأغلبية والأقلية السياسية–، غير أن ثمة شرائح قد عارضت الانتخابات ودعت إلى مقاومة المحتل الأمريكي فضلاً عن ذلك عن قيام جهات محسوبة على (حزب البعث) و تنظيم (القاعدة) الإرهابي بتكفير الآخر؛ أن هذه الدوافع كانت تخشى من هيمنة الأغلبية على السلطة، بحسبانها إنها ستقوم بالتنكيل أو تصفية –الأقلية– لذلك أتسعت دائرة عدم الثقة، الأمر الذي أدى إلى غياب المواطنة والوحدة الوطنية التي تعد هي من أبرز شروط الاستقرار الاجتماعي والسياسي والثقافي والأمني كذلك، وعليه، فإنَّ إشاعة ثقافة التسامح والاعتراف

بالآخر المختلف عن طريق الحوار الوطني سيوفر سبل إقامة السلم المدني والتعايش الأهلي/المدني/السلمي، الذي سيؤدي إلى نزع فتيل الصراعات والخلافات الاجتماعية بكل أبعادها، ويرسخ قيم الاستقرار السياسي والمجتمعي، فضلاً عن عدم تولد مصادر التوتر الاجتماعي/السياسي؛ لأنَّ مظاهر التوتر هذه إذا استمرت قد تؤدي دوراً في تفجر الصراعات بين الأطراف الاجتماعية المتباينة.

تزدهر الثقة بين القوى المجتمعية والسياسية في بيئة يسودها السلام، ففي مثل هذه المناخات يعمل الجميع إلى تحسين العلاقات الاجتماعية، ومن ثم تعزيز الثقة بينهما، ومعالجة التمييز والاقصاء الأمر الذي سيمكن العراقيون من المشاركة في حوار مفتوح لتعزيز قيمة الحوار والتوعية به، لأجل البدء بوضع فهم مشترك وقبول لإرساء قيم المواطنة والهوية الوطنية العراقية، تجسد تنوع العراق وتمثله، فإذا تحققت هذه الرؤيا سيصبح المجتمع العراقي أكثر تقبلاً للآخر؛ مما يؤدي إلى التعايش السلمي، يجتمع فيه المواطنون العراقيون على الولاء للوطن والنظام السياسي الديموقراطي والمجتمع الديموقراطي، لأنَّ المجتمع الديموقراطي يتم فيه اختيار الحاكمين، مما يجعل الفرد/الإنسان حراً في الاختيار، ويؤدي ذلك إلى عدم حدوث صراعات سياسية واجتماعية ما دامت هذه القوى الاجتماعية والسياسية مؤمنة باللعبة الديموقراطية بوساطة عقد اجتماعي بين الشعب والحاكم، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإنَّ الحاكم من مصلحته توافر أمن المجتمع والدولة معاً فضلا عن استمرار وجوده بالسلطة بصورة سلمية عن طريق الانتخابات الدورية، لأجل ثبات وشيوع الاستقرار السياسي والمجتمعي، إذاً : فإنَّ كلا الطرفين –المجتمع والسلطة– تعمل على الحفاظ على أمن المجتمع والدولة معاً، فضلاً عن بقائه واستمراره، لأنَّ الديموقراطية تعبر عن توازن مجتمعي، وعن مجتمع يكون قد اختار الحفاظ على تعاقده التأسيسي من حالة الطبيعة إلى المجتمع الذي يتم عبره تنازل أعضائه عن بعض حرياتهم الطبيعية المطلقة مقابل الحرية المجتمعية، وذلك لأنَّ هذا هو السبيل لإمكانية تعايش الناس في مجتمع واحد، وأن تعايشهم بصورة سلمية سيفضي إلى تهيئة فرص تحقيق الأمن الوطني.

إذاً : ما هو البديل..؟ أن البديل هو إعادة بناء الثقة بين القوى السياسية والمجتمعية، لأنها البوابة الحقيقية لأي عملية تعايش سلمي، ومن ثم توفير الأمن والأمن الوطني.

إنَّ ثمة عدداً من التدابير من الممكن القيام بها، لأجل إعادة بناء الثقة بين القوى المجتمعية والسياسية، أهمها :

أ– يجدر بالحكومة ومجلس النواب أن تتخذ عدداً من التشريعات التي تكون متماهية ومتوافقة مع المعايير والممارسات الدولية، من أجل تعزيز المشاركة والتعايش السلمي، وحماية حقوق الأقليات، والامتناع

عن استخدام خطاب الكراهية والخطاب التمييزي والتحريضي، وتجريم استخدام الممارسات التي تحرم أو تمنع مكونات معينة من الفرص السياسية والاقتصادية والمهنية، وتفعيل قانون مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة.

ب- إقرار وضمان وكفالة الحريات والحقوق المدنية والسياسية لكل العراقيين بدون استثناء بغض النظر عن الانتماءات القومية والدينية والمذهبية -كما وردت في النصوص الدستورية في الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام 2005م- مع الإشارة إلى تعديل بعضها والقوانين المشرعة لهذه الحقوق والحريات، بما يتلاءم مع الروح الحضارية والإنسانية ومتبنيات الديموقراطية إضافة إلى عدم التعرض للقوات العسكرية والأمنية لكل هذه الحريات والحقوق باستثناء الممارسات أو الأفعال التي تهدد الأمن الوطني العراقي الداخلي و الخارجي.

ج- إرساء قيم المواطنة الفعالة عبر تحقيق العدالة في مجالات الحياة المختلفة والذي يعد المدخل الأول للمواطنة، وسيادة القانون، إذ إنَّ سيادة القانون ستصبح بديلاً عن القيم التقليدية والعشائرية والطائفية، وضمان الحقوق والحريات الدستورية، ومراقبة تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المدني، والتمثيل العادل والمنصف للأقليات القومية/الدينية وكذلك نزع السلاح عن الجماعات المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة، لأنَّ الدولة لوحدها الكفيلة بالدفاع عن الوطن والمواطن، والمسؤولة عن تحقيق الأمن والأمن الوطني بكل أبعاده، مع تفعيل القطاع الخدمي/الحكومي في محافظات العراق كافة، لأجل وضع تصور عام بأن الحكومة العراقية لا تميز بين محافظة عراقية وأُخرى، مع الاهتمام الجاد بالخدمات العامة (كهرباء، ماء، سكن، رعاية صحية وعلاجية، والاهتمام بالبرامج التربوية والتعليمية)، بما يتلاءم مع قيم التغيير السياسي الديموقراطي.

د- فتح الحوار بين المجتمعات المحلية العراقية : على الحكومة أن تبدأ بتطبيق برنامج فتح باب الحوار بين المجتمعات المحلية العراقية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني العراقية، لأجل تفكيك الحواجز التي تعزل المواطن العراقي عن الآخر، وإيجاد بيئة آمنة لمواجهة المخاوف المتجذرة ومشاعر انعدام الثقة باتجاه الآخر، فضلاً عن تنظيم ودعوات الحوار بين الشرائح المختلفة والمؤثرة في المجتمع اجتماعياً/اقتصادياً/ثقافياً، من دون شراكة من السياسيين لكسر الحواجز القومية والدينية والمذهبية، والإبقاء على مبدأ وثقافة -الولاء الوطني-.

هـ- مكافحة التطرف بكل إبعاده : ينبغي ان تقوم الحكومة العراقية بتشريع قوانين تحد أو تصفي أو القضاء على التطرف وآثاره، ومكافحته على الصعد كافة سياسياً/ اجتماعياً/ اقتصادياً/ ثقافياً، لأجل

وضع الاستقرار موضع التطبيق الذي سيمهد للشروع في إرساء الأمن ومن ثم التنمية، لأنَّ مسألة الأمن لا تستقيم ولا تتحقق من دون أن تعني بإزالة الفوارق المادية بين الناس، فكلما تمتع الأفراد بمستوى مادي لإشباع حاجات الإنسان، أنعكس إيجاباً على توافر الأمن، لأنَّ معنى الأمن وضرورته يقابلان معنى الحياة وضرورة استمراره، وبذلك يمكن القول : أن الأمن هو مطلب الحياة الأول ودافعها الأهم.

و- دعم المشاركة المدنية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني العراقية، من قبل الدولة العراقية والمجتمع العراقي، لمراقبة مدى التقدم في تطبيق مبادرات التعايش السلمي، فلكي تكون هذه الخطوة فعالة يجب أن تمنح الحكومة العراقية، منظمات المجتمع المدني والمواطن العراقي حق الاطلاع على البيانات والإحصاءات الحكومية، لأجل معرفة مدى التقدم بهذا المسار، وإن اشعار الحكومة أو الجهات المرتبطة والمسؤولة عن هذه المبادرة عن أي خلل يهدد هذه الخطوة.

ز- إطلاق حملة إعلامية عامة وواسعة لتعزيز السلم المجتمعي لأجل توطيد الوعي عن ضرورة بناء الثقة بين القوى المجتمعية والسياسية، ويشمل ذلك : إرساء رسائل التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي، وتطبيق وتنفيذ القوانين لتعزيز التعايش السلمي، وحماية الحقوق والاقليات، ومحاربة خطاب الكراهية التمييزي والتحريضي القومي والطائفي والسياسي.

ح- توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين أبناء الشعب العراقي : إن توزيع الموارد الاقتصادية بشكل عادل ومنصف سيضمن صون حياة كريمة للشعب العراقي، بحيث أنها ستضمن تطويراً للموارد والبنى التحتية بطريقة شاملة، مما يرفع من مستوى معيشة الفئات الضعيفة اقتصادياً، وأن تفويض السلطات إلى الحكومات المحلية –اللامركزية الإدارية- سيبسط الإجراءات الإدارية وتحسين مستوى تقديم الخدمات الأساسية، فإذا تحققت هذه الرؤيا سيصل العراق إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي مع تطبيق سياسات الحكومة الرشيدة بطريقة تضمن توفير الخدمات العامة والموارد على قدم المساواة بين جميع المواطنين العراقيين، ولأجل ذلك، فثمة تدابير تعمل على توزيع الموارد توزيعاً عادلاً ومنصفاً عبر رفع مستوى معيشة الأفراد، والاهتمام بالتنمية الشاملة بما يكفل الحياة الكريمة وحفظها للشعب العراقي، عبر برامج اقتصادية عادلة تؤمن العيش الكريم والرفاهية ، لتمتع العراق بثروات تؤهله بتوفير الأمن الغذائي، وإيلاء القطاع الخاص دور هام في القطاع الاقتصادي وحمايته دستورياً وقانونياً، لأجل الاسهام في تطبيق شروط ومبادئ الاقتصاد الحر مع إدارة ميزانيات مالية عادلة ومنصفة بين المحافظات، فضلاً عن تعزيز أنظمة المساءلة والشفافية عبر مختلف مستويات

الحكومة مثل : مجلس النواب ومؤسسات الحكومة الأخرى، وتفعيل الإدارة اللامركزية للمحافظات العراقية لمعرفة الحاجات الأساسية للمواطن العراقي، مع وضع التخصيصات اللازمة للنهوض بواقع المحافظات على الصعد الاقتصادية، سيما المشاريع الاستراتيجية التي تعد من قبل الحكومة الاتحادية –المركزية– إضافة إلى حل الخلافات بشكل نهائي بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان.

2– الوحدة الوطنية :

تعد مسألة الوحدة الوطنية من المسائل الجوهرية في حياة الدول والمجتمعات، وتأتي أهميتها من أنها (غاية ووسيلة) في آن واحد، فهي غاية تطمح إليها المجتمعات والدول، ووسيلة ترتكز إليها لتحقيق غايات ومرامي، ويعد تحقيقها –أي الوحدة الوطنية– أحدى المبادئ المركزية التي تسعى إليها الدول للوصول إلى حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم تحقيق حالة الأمن الوطني؛ وبما أن الوطنية : هي الدافع الذي يؤدي إلى تماسك الأفراد وتوحدهم وإلى ولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه، فالوحدة الوطنية إذاً هي طبيعة العلاقات المتماسكة والرابطة بين الأفراد في مجتمع ما، بحيث تجعله متضامناً موحداً وقوياً لتحقيق آماله وطموحاته[1]، على إن هذا التوحد لا يعني الصهر كما ذهبت إليه بعض المفاهيم والتي تنطلق من رؤية –ايديولوجية– شمولية أو (دوغمائية)؛ بل هو عدم الغاء الخصوصيات والثقافات الفرعية، بمعنى التفاعل والتواصل لأفراد المجتمع من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للجماعات المختلفة ضمن إطار نظام سياسي، بما في ذلك الشعور بالانتماء والولاء للوطن طوعاً وليس كرهاً، أو إجباراً، لأنَّ الوسيلة الطوعية هي الأكثر ديمومة واستقراراً واستمراراً للوحدة الوطنية تتطلب في المقام الأول توافر نسبة من الاندماج الاجتماعي الوطني*، الذي يسبق عملية تحقيق الوحدة الوطنية، فبحسب (رياض عزيز هادي) فإنَّ الاندماج هي العملية التي تتمثل بادخال كل الأجزاء المختلفة داخل الكل ووضع كل من هذه الأجزاء المندمجة في حالة الشروط نفسها[2]، فوجود حالة الاندماج الاجتماعي

---

[1] ينظر، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، 2006، ص12–13؛ وأيضاً : موريس كيزبرك : علم الاجتماع، ت : علي أحمد، القاهرة، 1962، ص7 .

* الاندماج الاجتماعي : هو برامج وسياسات تهدف إلى تسهيل وانخراط الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، ومعاملتها على قدم المساواة مع أفراده وتنظيماته طبقاً لقوانينه، أي أنها سياسة اشراك مجموعات أثنية في حياة المجتمع الكلي، وهي في الممارسة الواقعية مساواة الاشخاص المنحدرين من مجموعات مقموعة أو مغلوبة مع أولئك المنحدرين عن مجموعة مهيمنة. ينظر : لجنة الأمم المتحدة (الأسكوا) ، المصدر السابق، ص12–13.

[2] د. رياض عزيز هادي : المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط2، الموصل، 1989، ص363.

تؤدي إلى التكامل الاجتماعي الوطني*، ومن ثم الوحدة الوطنية إذاً : الوحدة الوطنية : هي الاتفاق الطوعي والمشترك للتعددية الاجتماعية والسياسية على أسس العمل السياسي والاجتماعي المشترك القائم على مبدأ المواطنة والمساواة والحرية والحقوق والواجبات كحد أدنى من الاتفاق، والتي تخدم للخصوصيات الثقافية لكل جماعة اجتماعية وثقافية فرعية في إطار المجتمع وفي إطار الثقافة الوطنية العامة.

فما علاقة الوحدة الوطنية بالأمن الوطني؟ إن الوحدة الوطنية إذا توافرت بمعناها الحقيقي سيترتب على ذلك تضامن اجتماعي بين مواطني الدولة، لأنَّ الوضع القانوني للمواطنة ينتج عنه مساواة تامة في الحقوق الممنوحة للمواطنين قانونياً ودستورياً ومساواة في الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين مقابل الحقوق والحريات المقدمة لهم، والمساواة بين المواطنين أمام القانون، فالشعور بهذه المساواة من قبل المواطنين يوحدهم ويزيد التضامن بينهم ويؤدي إلى الاحترام المتبادل بين المواطنين والتحلي بروح التسامح، وترتب على ذلك الحد من تدخل الدولة في حياة المواطنين وأن تسعى دائماً إلى حماية المواطن من الانتهاك، وبذلك فإنَّ فرص تحقيق الأمن تكون متوافرة لشعور جميع المواطنين بعدم انتهاك السلطة لحرياتهم وحقوقهم، هذا من جهة، وإن في وحدتهم هو تحقيق المصلحة العليا من جهة أُخرى؛ فطالما أن انتماء كل مواطن موجه نحو (الدولة، الأمة، المجتمع) وليس نحو فئة معينة (عشيرة، عائلة، قرية، مدينة، دين) أو غيرها، فإنَّ ذلك سيؤدي بالضرورة إلى توجيه العمل بشكل جماعي نحو المصلحة المشتركة والخير العام، ومن ثم تحقيق الأمن الوطني الذي هو نتيجة محصلة لكل هذه المدخلات التي تتضمن (الوطن، والمواطنة) والوحدة الوطنية والحريات والحقوق العامة.

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن أن نستخلص شرطين جوهريين من شروط المواطنة : أولهما: زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك [بحسبان] الشعب مصدر السلطات، وفق دستور ديموقراطي، ومن خلال ضمان مبادئه ومؤسساته وآلياته الديموقراطية على أرض الواقع. وثانيهما : عدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة، وتداول السلطة سلمياً بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة وحرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية، كما يمكن أن نضيف أسساً أُخرى

* التكامل الاجتماعي : هو المبدأ الذي بمقتضاه ترتبط الأجزاء التي يتكون منها البناء الاجتماعي، وهو يتكون من أنساق متعددة، مثل النسق الديني، والنسق السياسي، ونسق الأسرة، نسق التربية، وهذه كلها متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض الآخر. ينظر، د. إحسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع، دار الموسوعات العالمية، بيروت، 1999، ص164.

كي تتكامل شروط المواطنة وتتحقق بأبهى تجلياتها، ومن أبرزها الانتماء الذي يجعل المواطن يعمل بإخلاص وجدية من أجل وطنه، من خلال التفاعل الحقيقي مع أفراد المجتمع لما فيه المصلحة العامة.

ولأنه يندر أن نجد مجتمعاً لا تتوافر فيه التعددية والتنوع، فإنَّ أي محاولة للإقصاء والعزل سيسهم في الانقسام والتجزئة، ومن ثم سيؤدي إلى أحداث خلل في نسيج العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يقود إلى غياب الأمن ، لذلك فإنَّ الوحدة الوطنية تمثل رد اجتماعي وسياسي ضد كل محاولات التفرقة والتجزئة والانقسام، ومن ثم إلى تحقيق الأمن الوطني بحسان أن الأمن الوطني لا يتحقق إلا في ظل وجود. تعايش سلمي، ورائدهُ في ذلك الوحدة الوطنية، ولما كانت الديموقراطية تقبل بوجود المختلف والسلوك الناتج من هذا القبول في حياة المجتمع وأعضائه، هو النظر إلى حرية الغير –جماعة وأفراداً– بوصفها حقاً قائماً ومضمون الاستمرار[1]. فلا مكان للتعايش إلا في ظل عقد اجتماعي، والديموقراطية هي صفة أو صيغة لهذا العقد، يضمن استمرار وجودها، وهذا لا يكون إلا في ظل الاعتراف المتبادل والواعي بين هذه المكونات عبر وسائل سياسية وقانونية، أولها : المواطنة، وثانيها : تنظيم الحريات العامة : وأن وجود هذان الوسيلتان كفيلة بإيجاد فرص للأمن الوطني؛ لأنهما متعلقان بكرامة وإنسانية الإنسان وحفظهما واستمراريتهما.

إنَّ توافر الوحدة الوطنية هو الذي يجعل الحياة الإنسانية ممكنة داخل كل مجتمع مع تواجد الاختلاف فيه، بمعنى أن وجود الأمن الوطني هو الذي يجعل الحياة مطمئنة في ظل حضور الوحدة الوطنية التي تسهم في تعزيز الأمن الوطني؟! كيف؟

أ- إنَّ الوحدة الوطنية تسهم في الحد من الولاء للانتماءات الضيقة، بل تجعل الولاءات للوطن والدولة والمجتمع، الأمر الذي يحد من استعمال القوة والتهديد بها من قبل السلطة، لوجود التضامن والتعاون الوطني بين أفراد المجتمع نحو تحقيق المصالح العليا والخير العام للمجتمع، وهذا ما ينشده المجتمع والدولة الديموقراطية.

ب- إنَّ الوحدة الوطنية ليست قيم سياسية فحسب، بل قيم اجتماعية وأخلاقية وسلوكية تتمثل في التسامح والحوار وقبول المختلف والتعاون والتضامن الاجتماعي والمشاركة السياسية، فإنَّ روح التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات الاجتماعية أول المساهمات في تحقيق الأمن الوطني، لأنَّ هذه

[1] د. محمد وقيدي : البعد الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص65 .

المدخلات تسهم في إعلاء القيمة الإنسانية التي تحد من السلب والاغتراب الإنساني، وبذلك يسهم في تحقيق الأمن الوطني.

ج- إنَّ الولاءات الوطنية تزيد اللحمة الوطنية؛ لأنها رد على أقصاء أي طرف، مما يجعل الوحدة الوطنية ممكنة التحقيق، ومن ثم فإنَّ انشداد المجتمع لبعضه سيسهم في ضرورة تحقيق الأمن، لأنَّ الأمن بالضرورة هو حفظ لكل الجماعات الاجتماعية.

د- إنَّ شيوع ثقافة الوحدة الوطنية لها دور كبير في تأسيس الاندماج الاجتماعي ومن ثم التكامل الاجتماعي، وصولاً إلى تحقيق الوحدة الوطنية، فسعي السلطة إلى تحفيز قيم المواطنة والمشاركة السياسية وتنشيطها في المجتمع يؤدي إلى قيام حراك سياسي واجتماعي من أبرز مظاهرِه، الحوار ونقل المدركات والتطلعات من الشعب إلى السلطة السياسية (مدخلات ومخرجات) وصولاً إلى نقطة –الرضا والقبول- ومن ثم بناء الوحدة الوطنية[1]. وهي عامل مهم في تحقيق الأمن الوطني، بمعنى أن شعور المواطن بأن النظام السياسي الديموقراطي يؤمن بأن الفرد هو الغاية والوسيلة دون أقصاء لطرف أو ضد أي طرف، سيسهم في قبول المجتمع للقيم الديموقراطية التي تنشد تحقيق ذاتية الإنسان وكرامته بعيداً عن الخوف والإقصاء، وهو جوهر الأمن والأمن الوطني.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فالمجتمع العراقي أحد المجتمعات التي تتسم بالتعدد والتنوع الأثني، وهذه السمة ملازمة له، والمشكلة التي يتصف بها المجتمع العراقي، أنه ظل يحمل ترسبات البداوة والعصبية على الرغم من ملامسته لقيم الثقافة والحضارة في العصر الحديث والمعاصر، فضلاً عن طبيعة الأنظمة السياسية التي لم تدرك هذا التنوع والتعدد وتحولاته ومواكبته عن عمق، ولم تدير اختلافاته بشكل عقلاني، لذلك، فإنَّ هذا التعدد والتنوع ادى إلى الاختلاف والتجزئة والفرقة والعنف الاجتماعي، بينما نشهد أن المجتمعات المتقدمة –كما هو الحال في الغرب- لا تنتج تكويناتها الاجتماعية مشكلات اجتماعية وسياسية، بل على العكس، فأنها قد أدارت اختلافاتها بنحو الإدراك على الخروج من نطاق المقاربة الاثنوغرافية إلى المقاربة السياسية[2]، بمعنى أن أي محاولة إقصاء وعزل وتهميش هذا التعدد والتنوع سيسهم في الانقسام والتجزئة، وإلى حدوث خلل في نسيج المجتمع والدولة معاً، ولما كانت الديموقراطية تقبل بوجود المختلف، والسلوك الناتج من هذا القبول في حياة المجتمع وأعضائه، هو النظر

---

[1] عبد الجبار احمد عبد الله : معوقات الديموقراطية في العالم الثالث، المصدر السابق، ص143.

[2] د. عبد الإله بلقزيز : الدولة والمجتمع (جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر) الشبكة العربية للأبحاث، ط1، بيروت، 2008، ص61-63.

إلى حياة الآخر (جماعة/فرد) بوصفها حقاً قائماً ومضمون الاستمرار[1]، ولما كان أي مجتمع لا يخلو من تعددية وتنوع، فلا مكان لتعايش هذه المكونات، إلا في ظل عقد اجتماعي، والديموقراطية هي الصيغة لهذا العقد، ويضمن استمرار وجودها، وهذا لا يكون إلا في ظل الاعتراف المتبادل والواعي بين هذه المكونات عبر وسائل سياسية وقانونية، أولها : المواطنة، وثانيها : الحريات العامة. فالسؤال الذي يثار هنا : هل توافرت الوحدة الوطنية في العراق منذ تأسيسه كدولة حديثة في عام 1921؟ أن العراق لم يكن (موحداً) في دولة عراقية وليس له وحدة سياسية، نظراً للتنوع والتعدد في مجتمعه، ولم يدفعهم وعيهم السياسي / الاجتماعي/ الثقافي إلى تشكيل (أمة/دولة) تستقطب مشاعرهم وانتماءاتهم وتوحيدهم في هوية وطنية واحدة فضلا عن تشكله كوحدة سياسية حديثة الأمر الذي أدى إلى نمو روح (المحلية) القوية في المدن والأرياف وحمايتها نفسها، لذلك لم يتوفر الوعي والفهم الحقيقي والموضوعي لمفهوم (الدولة/الوطن/الهوية) العراقية أي أن العراقيين لم يعرفوا معنى –الدولة الحديثة– (كما ظهرت في أوربا الحديثة)، أي دولة تقوم على تفاعل وتلاحم شرائح المجتمع عبر مؤسسات المجتمع المدني، وحق التعبير الحر واحترام الآخر المختلف، وفي الوقت ذاته خلق آلية التفاعل بين الدولة وأفراد المجتمع المدني[2]، فامتازت الحقبة المَلكية من تاريخ العراق السياسي الحديث بميل شديد إلى عَدْ السياسة وسيلة لتأديب الشعب بدلاً من أن تكون السياسة أداة لاحتواء واستيعاب التعددية والتنوع، فكان (فيصل الأول) ميالاً إلى –المركزية– لاعتقاده أنها هي السبيل إلى وحدة المجتمع الدولة[3]. الأمر الذي ادى إلى عدم ثبات وشيوع الاستقرار السياسي والمجتمعي ومن ثم حدوث خلل في النسيج الاجتماعي والأمن الاجتماعي، كما شكل العنف السياسي جزءاً من تاريخ العراق السياسي الحديث[4]؛ لأنَّ سمة البنية السياسية والمجتمعية كانت (طائفية/عشائرية) وهي بذلك تتقاطع مع فكرة الديموقراطية، ولأن النخبة الحاكمة كانت تمثل (الأقلية) في المجتمع العراقي، فخلقت نوعاً من التذمر والفرقة بين الحكم والشعب، فبقيت مسألة تحقيق الوحدة الوطنية في شك، ما دامت هناك سياسات إقصاء وفرز طائفي/أثني، لذلك فإنَّ الطائفية كانت وما زالت واحدة من المعوقات التي تقف في وجه الوحدة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى خلل في توفير فرص الأمن الوطني

---

[1] أحمد الأصفر اللحام : الواقع العربي الراهن وازمة مسألة الديموقراطية، في : المسالة الديموقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل/19، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000، ص125.

[2] د. عبد العظيم جبر حافظ : جدل الفيدرالية في العراق، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ط1، 2017، ص157 .

[3] المصدر نفسه، ص157 .

[4] للمزيد ينظر، د. ناظم نواف إبراهيم : العنف السياسي في العراق المعاصر، دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية، دار الرافدين، بيروت، ط1، 2015.

العراقي، بحسبان أن هذه السياسات تقصي الشعور بالوطنية والانتماء للوطن العراقي ما دامت تقوم بإقصاء الآخر المختلف وعزل، أو فصل إلى حد تصفيته، وهذا ما شهدته أيضاً أنظمة الحكم بدءاً من عام 1963 إلى عام 2003[1].

إذاً : إن عملية تشكيل شعب واحد [لا يحظى بتقدير] لتباينه، هي أولى خطوط تشكيل (أمة متخيلة) بالقسر والإكراه ليس إلا، وبهذا الصدد –والكلام لـ(فالح عبد الجبار) .. أن عمليات التوحيد [في العراق] أتصفت بإتباع سياسات دمج قسرية ... كانت مرحلة الدمج العنيفة هي التي ميّزت عشرينات القرن الماضي وثلاثينياته، فلقد شن الجيش حملات واسعة ضد المتمردين الأكراد والآشوريين والأيزديين، والقبائل الشيعية في الجنوب) [2]. إن عمليات التوحيد أفضت إلى صناعة –دولة قومية– سعت دائماً إلى عسكرة التجانس بين الأقليات والأثنيات عبر إيديولوجية قومية ذات ملامح خاصة، حاول العهد الملكي والعهود اللاحقة [قبل 2003 من العمل على تحقيقها]، والتي كان ابرز ملامح حدتها العهد البعثي (1968–2003) ولقد كان من ضحايا هذه –الأمة المتخيلة– بدولة قومية راعية لهذا التخيل هم –شيعة العراق– الذي أقصوا وهمشوا على الرغم من أنهم احدى القوى الرئيسة التي قادت ثورة العشرين 1920 ضد الاحتلال البريطاني، ولولاها لما وجدت الدولة العراقية الحديثة؛ وفي الحقيقة أن ايديولوجية الدولة القومية لم تطل –الشيعة– فحسب، بل طالت الكورد والمسيح واليهود والآشوريين[3].

3– الأقليات :

تحتل مسألة الأقليات أهمية في قضية الوحدة الوطنية، ومن ثم تأثيرها في الأمن الوطني، أي أن ثمة صلة بين الأقليات وموضوع الأمن والأمن الوطني، فالعراق ليس وحده الذي أبتلي بمسألة الأقليات، بل اغلب دول العالم؛ لأنَّ أي مجتمع تتوافر فيه تعددية اثنية، لذلك فقد شهد اجزاء من العالم ازمات تتعلق بمصير الأقليات ومستقبلها، ومن ثم أثرت على الأمن الوطني، فعندما لا يستطيع النظام السياسي في هذا البلد أو ذاك إدارة الاختلاف في مجتمع ما، سيفضي ذلك إلى حدوث أزمات، وتهيئ الفرصة أما للأنفصال، أو التمرد، أو حصول حرب أهلية.

---

[1] ينظر، د. عبد العظيم جبر حافظ : جدل الفيدرالية، المصدر السابق، ص155–156.

[2] د. فالح عبد الجبار : العمامة والأفندي، (سوسيولوجيا خطاب وحركات الاجتماع الديني)، ت : احمد حسن، منشورات الجمل، ط1ان بيروت، 2010، ص86–88.

[3] رشيد الخيون : الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ط2، بيروت، 2007، ص145–149.

إذاً : فعندما تحرم تلك الأقليات من التمتع بحقوقها وحرياتها ومحاولة تغييب هوياتها الثقافية والقومية، فمن الممكن جداً أن تلجأ إلى –المعارضة السلبية– كرد فعل طبيعي ضد محاولات الاقصاء أو الدمج والصهر الاجتماعي والسياسي والثقافي وكما حصل مع الكورد في العراق أبان النظام السياسي السابق 01968–2003)، أو محاولات الانفصال عن (الكل الاجتماعي)، أو (الكل الوطني)، فمفهوم الوحدة الوطنية لدى الأنظمة الشمولية هو سياسات الصهر وذوبان الأقليات في المجتمع دون منحها الفرصة للتمتع بخصوصياتها الثقافية الأمر الذي يسهم في اختلال النسيج الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثم غياب الأمن الوطني، أما في الأنظمة والمجتمعات الديموقراطية فللأقليات كما لغيرها، حقوقها وحرياتها وخصوصياتها الثقافية، وفي التعايش سلمياً دون إقصاء أو تهديد، بمعنى تجسيد قيم المواطنة، لذلك فإنَّ احترام خصوصيات الأقليات، واشراكهم في الحياة السياسية والمجتمعية على حد سواء مع باقي الجماعات الاجتماعية سيسهم إلى حد كبير في توفير الأمن الوطني ما دام المجتمع الديموقراطي لا ينظر إلى انتماء الفرد (قومياً/دينياً/أثنياً) بل ينظر إليه أنه إنساناً قبل أي شيء، بمعنى آخر : هو الوجود الإنساني كقيمة إنسانية، ومشاعر وثقافة؛ لذلك فقد مارست الأنظمة السياسية السابقة في العراق قبل عام 2003، سياسات الإقصاء والعزل والفرز والتهميش العنصري والطائفي ضد الأقليات، الأمر الذي أدى إلى تهديد الأمن الوطني العراقي، مما أفضى إلى أحداث خسائر مادية ومعنوية في المجتمع العراقي طيلة أكثر من (50) عاماً.

إن هذا الأمر لم يقتصر على أحداث خسائر مادية ومعنوية، بل ادى ذلك إلى تهديد للوحدة الوطنية العراقية، وعندما تهدد هذه الوحدة فمن الطبيعي أن يهدد الأمن والأمن الوطني، كيف؟ فعندما تمارس سياسات الإقصاء والفرز والتصفية وغيرها من الأساليب القمعية بحق هذا الاثنية أو تلك من قبل النظام السياسي، فماذا يشعر أفراد هذه الأثنية اتجاه نظامه؟ واتجاه مجتمعه؟ واتجاه وطنه؟؟ من الطبيعي جداً سيتملكه الشعور بغياب المواطنة في المقام الأول، وغياب التجانس الاجتماعي في المقام الثاني، وينعكس ذلك كله في المقام الثالث على الوحدة الوطنية، فافضى ذلك إلى تهديد للأمن الوطني العراقي، تمثل في البدء بنزوح وهجرة العديد من المواطنين العراقيين، ومن أثنيات مختلفة، شكلوا فيما بعد – معارضة سياسية– للنظام السياسي السابق، سواء الذين كانوا منظمين في أحزاب سياسية أو غير مرتبطين بجهات سياسية، فبدلاً أن يعمل النظام السياسي إلى إدارة الاختلاف سلمياً، قام بإدارة الأزمة قسرياً واستخدم العنف ضد كل من يعارضه فانفجرت الأزمة في وجه النظام السياسي السابق.

إذاً : فالسبيل إلى تهيئة الفرصة لبناء وحدة وطنية عراقية، هو الاعتراف بالآخر على الصعد كافة، لأجل إعلاء قيمة المواطنة ومن ثم تحقيق الوحدة الوطنية، وأن تحقيق الوحدة الوطنية العراقية سيفضي إلى توافر الأمن والأمن الوطني العراقي.

4- التكوينات الطبقية :

وفقاً للمدخل البنيوي، فإنَّ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيير التقسيمات الطبقية في المجتمع، الأمر الذي يمثل متغيراً مهماً في تفسير تحقيق فرص الأمن في المجتمعات الديموقراطية عن غيرها من المجتمعات غير الديموقراطية، فيقر (سيمون مارتن ليبست) بأن وجود الطبقة الوسطى يمثل حافزاً وشرطاً ضرورياً للديموقراطية[1]. وهي تعمل ذاتياً وموضوعياً في توفير فرص للأمن الوطني، كيف؟، لأنَّ الطبقة الوسطى بحكم حصولها على تعليم جيد ومعيشة كافية تكون أقرب وأيسر إلى الإيمان بالقيم الديموقراطية، وأن التعليم يوسع مدارك الإنسان ويعينه على فهم الحاجة إلى قواعد التسامح وابتعاده عن التطرف، وتلك ممارسات ديموقراطية/اجتماعية تسهل الوصول وإلى توافر الأمن الوطني بعيد عن التوترات والتفكك الاجتماعي.

وبقدر تعلق الأمر بالطبقة الوسطى في العراق، فإنَّ الواقع يشير إلى ضعف دور الطبقة الوسطى في التغيير الاجتماعي والسياسي بعد 2003، ذلك لأنها اتسمت بالتحلل نحو الأدنى، في سياق عملية إفقار شاملة لها منذ عهد النظام السياسي السابق، وليس هذا فحسب، بل لمن دون هذه الطبقة من مجموع الفئات الفقيرة، فقد تعرضت الطبقة الوسطى إلى عملية خلع واسعة من قبل النظام السياسي السابق مما ادى إلى انخفاض مستوى المعيشة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على العائلة العراقية، وأصبحت الطبقة الوسطى في عداد الطبقة الدنيا، والطبقة الدنيا في عداد الفئات الرثة، الأمر الذي أدى إلى شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي والسرقة والجريمة، وتلك هي الصورة المهددة للأمن والأمن الوطني.

إذاً : فلأجل النهوض بتهيئة مستلزمات الأمن الوطني يتوجب على الحكومة العراقية بأن ترفع من المستوى المعاشي للأفراد، وتنهض بمستلزمات التنمية الاقتصادية لأجل ردم فجوة التفاوت الطبقي بين الأفراد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنَّ المتغير الاقتصادي يسهم في إذابة النزعات الأثنية بالاتجاه الذي يسهم في تحقيق مبدأ المواطنة والوحدة الوطنية، فضلاً عن تهيئة الفرص لتحقيق الأمن والأمن الوطني.

---

[1] سيمون مارتن ليبست : رجل السياسة، الأسس الاجتماعية للسياسة، تعريب : خيري حماد، بيروت، د.ت، ص35.

إذاً : ثمة علاقة ما بين المتغير الاقتصادي والأمن الوطني، وثمة علاقة ما بين المتغير الاقتصادي والوحدة الوطنية ضمن إطار البعد الاجتماعي.

إنَّ إذكاء الصراع والعنف في العراق يعود لعاملين، الأول : ضعف روابط المجتمع المدني قبل ولادة الدولة العراقية الحديثة، والثاني : ضعف الدولة الجديدة والعاجزة عن تطبيق المساواة أمام القانون، وتأمين المشاركة الديموقراطية، وفي الحقيقة أن هذين العاملين هما اللذان كانا متحكمين بالمشهد السياسي العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921، ولقد مَهّدا بشكل منظم وغير معهود لعمليات من النهب المنظم للثروات، ولعمليات احتكار السلطة، وقهر وسلب حقوق وحريات المواطنين، وتفضيل جهة على أخرى، وعليه : فإنَّ عدم توفر فرصة لتحقيق الوحدة الوطنية العراقية قد أسهم في غياب الاستقرار السياسي والأمن الوطني والتنمية الاقتصادية حتى؛ لأنَّ توافر الوحدة الوطنية العراقية سيمهد الطريق أمام تحقيق الأمن والأمن الوطني، لأنها تجعل من الشعب متكاتفين، في وحدة اجتماعية متآلفة، ومتحابين، ومن ثم تأطيرها سياسياً ضمن هيئات ومؤسسات وطنية وديموقراطية.

الخاتمة والاستنتاجات

إنَّ البنية الاجتماعية الديمقراطية هي البنية التي تصل الى حد أدنى من التوازن بين المصالح المشتركة القائمة على المشاركة السياسة والمواطنة الفاعلة للافراد والجماعات في الحياة الاجتماعية، الأمر الذي يفضي توافرها الى تحقيق الأمن الوطني بسبب توافر الاندماج الاجتماعي والاحساس بالهوية الوطنية، بما في ذلك انتاج الثروة وتوزيعها بعدالة. وبقدر تعلق الأمر بالعراق بعد عام 2003، فإنَّ هناك عدد من المتغيرات متصلة بالبنية الاجتماعية اسهمت في ايجاد خلل في الأمن الوطني، أهمها: ضعف روابط المجتمع المدني وضعف الدولة الجديدة فضلا عن عدم توافر فرصة لتحقيق الوحدة الوطنية وغياب الهوية الوطنية العراقية، الأمر الذي أدى أيضاً إلى غياب الاستقرار السياسي ومن ثمَّ الأمن الوطني.

References

1. Abdelilah Belkeziz: State and Society (Dialectics of Unification and Division in Contemporary Arab Sociology) The Arab Research Network، 1st edition، Beirut، 2008.

2. Abdul-Azim Jabr Hafez: The Federalist Controversy in Iraq، Thaer Al-Asami Foundation، Baghdad، 1st edition، 2017.
3. Ahmed Al-Asfar Al-Lahham: The Current Arab Reality and the Crisis of the Question of Democracy، in: The Democratic Question in the Arab World، Future Book Series 19، Center for Arab Unity Studies، 1st edition ، Beirut، 2000.
4. Ali Abdul Aziz Marza Al-Yasiri: Democracy and National Security (a theoretical and analytical study)، an unpublished PhD thesis، College of Political Science، University of Baghdad، 2014.
5. Faleh Abdul-Jabbar: The Turban and Al-Affendi، (The Sociology of Discourse and Movements of Religious Society)، Ahmed Hassan، Al-Jamal Publications، 1st Edition، Beirut، 2010.
6. Fayez Muhammad Al-Duwairi: National Security، Dar Wael for Publishing ، Amman، 1، 2003.
7. Fouad Ghadban: Sociology of Development، Dar Al-Radwan، Amman، 1st Edition، 2015.
8. Hassan Al-Ani: General Features of Political Sociology، Baghdad، 1986.
9. Ihsan Muhammad Al-Hassan: Encyclopedia of Sociology، Dar Al-Mousuaat Al- Arabia ، Beirut، 1999.
10. Maurice Kisberk: Sociology، Ali Ahmed، Cairo، 1962.
11. Mustafa Khalaf Abdel Gawad: Theory of Contemporary Sociology، Dar Al Masirah، Amman، 2nd Edition، 2011.
12. Nazem Nawaf Ibrahim: Political Violence in Contemporary Iraq، A Study of the Evolution of the Phenomenon in Light of International، Regional and Local Changes، Dar Al-Rafidain، Beirut، 1st Edition، 2015.

13. Qasim Muhammad Obaid: Political discourse and social security (the dialectic of the relationship)، a working paper presented to the conference (building the Iraqi state) at the College of Political Science، Al-Nahrain University، 2012.
14. Rashid Al-Khayoun: Religions and Sects in Iraq، Al-Jamal Publications، 2nd Edition، Beirut، 2007.
15. Riyadh Aziz Hadi: Political Problems in the Third World، 2nd Edition، Mosul، 1989.
16. Sadiq Al-Aswad: Political Sociology (its foundations and dimensions)، College of Political Science، University of Baghdad، 1990.
17. Simon Martin Lipset: A Politician، The Social Foundations of Politics، Arabization: Khairy Hammad، Beirut. No date .
18. Suhair Abdullah: Kuwaiti National Security، Kuwaiti Homeland Defenders Magazine، No. 284، Kuwait، 2009.
19. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)، A Dictionary of Development Concepts، Beirut، 2006.